الحدود الموريتانية السنغالية والبعد الجيو-استراتيجي لنهر السنغال

الشيخ محمدو ولد انجاي
مدرسة الدكتوراه: المجال-الأرض-السكان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة نواكشوط العصرية

ملخص

يتناول هذا البحث مقوما من أهم مقومات الدولة حيث يتناول اشكالية الحدود الموريتانية السنغالية والمتمثلة في طول نهر السنغال بينهما البالغ 820 كلم. وللوصول الي الهدف المنشود اعتمدت منهجية الانتقال من العام الي الخاص، حيث بدأ البحث أولا بلمحة عن نشأة الحدود الافريقية وثانيا بوضع موريتانيا الجغرافي والحدودي وثالثا الأبعاد الجيو-استراتيجية للنهر السنغالي، ورابعا مظاهر التواصل بين البلدين وخامسا نشأة الحدود الموريتانية السنغالية ومرجعياتها، ثم خاتمة بمثابة توصيات.

الكلمات المفتاحية: حدود . موريتانيا . السنغال . مرسوم . نهر .

تلعب الحدود دورا مهما في تشكيل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول فإما أن تكون أداة للتواصل والتشابك في كافة المستويات أو تكون أداة لخلق وتأجيج الأزمات والتوترات بين الدول المتجاورة.

وخلال الفترة الاستعمارية سعت فرنسا إلى خلق وحدات سياسية وإدارية في الأقاليم التابعة لسيطرتها وذلك من أجل تسهيل مهمة إدارة المجتمعات التي تسيطر عليها ومن هنا تعود جذور مسألة الحدود في إفريقيا الغربية بشكل عام ومسألة تعيين الحدود الموريتانية بشكل خاص حيث ظهرت لأول مرة مسالة الحدود بين موريتانيا والسنغال في العهد الاستعماري من قبل مجلس مستعمرة السنغال وكان مقره في سانت لويس، في نوفمبر 1938 ثم من جديد في عام 1947، من جانب اتحاد المنحدرين من الضفة النهرية بقيادة سيد نورو تال الذي طالب بإقامة الحدود بين السنغال وموريتانيا علي بعد خمسين كلومتر شمال الضفة اليمني للنهر ولكن لم تنجح هذه المحاولات وظلت هذه المشكلة بين الدولتين في شكل مراسلات إلا أن الاختلاف كان حول طريقة وضع العلامات الحدودية (ترسيم الحدود) في الناحية الشمالية لسانت لويس في عام 1971، وفد فشل اجتماع لوزيري داخلية البلدين في تحديد التبعية الاقليمية لإحدى الجزر الصغيرة الواقعة في

النهر وهي جزيرة " اتيود Tiodd" مما دفع بالرئيس الموريتاني المختار ولد داداه آنذاك إلى إرسال رسالة الي نظيره السنغالي (اليوبول سدار سينكور) في 17 مايو 1973، وقد رد الرئيس السنغالي برسالة في 23 سبتمبر 1973 تضمنت شرحا لوجهة نظر بلاده ليس فقط بالنسبة لجزيرة اتيود المذكورة وإنما في ما يتعلق بترسيم الحدود بين الدولتين بصفة عامة علي أساس مرسوم 8 ديسمبر 1933[1]. وترتبط مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال بأمور سياسية واقتصادية بالدرجة الاولي متمثلة في أن المصالح الحيوية والاقتصادية والاستراتيجية للبلدين تشكل ضغطا على مجاري مياه النهر التي تثير تشابكا في المصالح، وعرقية بالدرجة الثانية تتخذ من مشكلة حوض النهر السنغالي محركا أساسيا توظفه السنغال كلما دعت الضرورة لذلك من خلال المرسوم الفرنسي الصادر في 8 مارس 1933 القاضي بجعل النهر بضفتيه في الاراضي السنغالية.

أولا: لمحة عن نشأة الحدود الافريقية:

لم يظهر مفهوم الحدود الافريقية في الإدراك الأوربي إلا بعد معاهدة وستفاليا عام 1648م، وما أدت إليه من ظهور نظام الحدود الطبيعية المعينة. ولم تكن تلك الحدود تعني، كما بين Griggs سوى خطوط غير متحركة على الأرض تقوم مقام الحدود السياسية وتجمع القبائل التي تختلف في أعراقها وثقافتها ولغاتها وتكوينها الحضاري. ومن ثم كان طبيعياً أن تشكل مثل تلك الدول ما يمكن تسميته بالمجتمعات المنقسمة. لقد ظهرت الدول الأفريقية – عدا ليبيريا وأثيوبيا – بحدودها الحالية إلى الوجود خلال الفترة 1880–1890م حينما تمكن الأوربيون من السيطرة على كل المجال الممتد من المحيط الاطلسي غرباً إلى المحيط الهندي شرقاً، ومن البحر المتوسط شمالاً إلى الكاب جنوباً، عدا شمال تشاد وموريتانيا والمغرب التي أضيفت فيما بين 1908–1911م[2]. لم تكن علاقة أوربا بأفريقيا وليدة القرن التاسع عشر، وإنما تعود بدايتها إلى القرن الخامس عشر حينما عمدت البرتغال، تلك الدولة الصغيرة في غرب شبة الجزيرة الأيبرية، إلى البحث عن طريق بحري إلى الشرق غير طريق البحر الأحمر مدفوعة بأهدافها المتمثلة في ضرب النفوذ الاقتصادي الإسلامي في البحر المتوسط، واحتكار تجارة الشرق، فبدأت في إرسال حملاتها الاستكشافية، على طول الساحل الغربي لأفريقيا. وإذا كانت البرتغال قد نجحت في عام 1502م من الوصول إلى الهند، وفرض سيطرتها على المحيط الهندي وتجارته، فإنها من جهة أخرى قد وضعت لبنة الوجود الأوربي في أفريقيا، بما شيدته من قلاع ومحطات تجارية على طول الساحل الأفريقي، لتستصحب

---

[1] صالح بكتاش، النزاع الموريتاني السنغالي، دار المستقبل العربي، 1992، ص 43.

[2] على مزروعي ومايكل تيدي، القومية والدول الجديدة في افريقيا، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص 260

معها استرقاق الأفارقة، وبيعهم للاشتغال كعبيد في المزارع وتعمير العالم الجديد في الأمريكيتين[1]. سرعان ما أغرى النجاح البرتغالي دولاً أوربية أخرى مثل هولندا والدنمرك للتوجيه لغرب أفريقيا، لتتبعها بعد قليل كل من فرنسا وبريطانيا. إلا أن المستعمر لم يكشر عن أنيابه إلا في ثمانينيات القرن 19 الذي شهد تسابقاً محموماً نحو الاستحواذ على الأرض الأفريقية بين القوى الأوربية، خاصة بريطانيا وفرنسا وكان مؤتمر برلين، نوفمبر 1884م– فبراير 1885م الشرارة التي أججت لهيب السباق نحو أفريقيا. لقد قنن هذا المؤتمر التكالب على المناطق الأفريقية من خلال دعوته لتحديد مناطق النفوذ (وتأكيد) الإحلال الفعلي، وكانت النتيجة تسابقاً محموماً لتكوين المستعمرات إما من خلال الاتفاقيات والمعاهدات مع الزعماء والشيوخ الأفارقة إغراءً، أو بإخضاع القوميات وتفتيت الممالك والإمبراطوريات بقوة السلاح وكانت فرنسا هي الرائدة في ذلك[2]. اجتمعت في هذا المؤتمر مجموعة من الدول الأوروبية قرروا فيه تقسيم القارة الأفريقية على الخرائط، بدون أي مراعاة للواقع الاجتماعي والسياسي، وحاولوا تقسيمها على الورق بغض النظر عن تركيبتها الاجتماعية، قد نفذت عملية التقسيم خلال فترة وجيزة، ومن هنا ظهرت فكرة وضع الحدود الأفريقية. ومثلما كان التقسيم حاجة أوروبية كان في ذات الوقت عكس التصورات والأعراف المتداولة لملكية الأرض وتقسيمها بين السكان في أفريقيا[3].

وكان مفهوم الحدود الجغرافية بالنسبة للإنسان الأفريقي مفهوما جديدا مثله مثل المستحدثات الفكرية الجديدة التي أدخلها الغرب في حياته وبالتالي فإن استيعاب فكرة الحدود أو مفهوم الحدود للإنسان الأفريقي مفهوم يتميز بنوع من المرونة الشديدة وفي بعض الأحيان نوع من الغموض، نتيجة أن الإنسان الأفريقي في الغالب له حدودا ليست مكانية تتميز بالناحية الاجتماعية والناحية الزمانية، وقد بينت الدراسات التي قام بها بعض علماء الاجتماع الذين درسوا المجتمعات الأفريقية وجدوا أن الإنسان الأفريقي يهتم بعائلته بمعنى آخر عشيرته وربما في بعض الأحيان يصل إلى مستوى قبيلته ثم ينتقل هذا المفهوم إلى المكان بصورة صعبة، فحسب رأي معظم علماء الاجتماع أن الحدود من المفاهيم التي تعلمها الإنسان الأفريقي من الثقافة الأوروبية بعد بداية القرن التاسع عشر[4]. فالحدود المتعارف عليها دوليا والتي تتضمنها وثائق الأمم المتحدة وتتشكل في

---

[1] فتحي محمد أبو عيانه، الجغرافيا السياسية، دار المعارف الجامعية الاسكندرية، 1985، ص 221.

[2] جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 362.

[3] جلال يحي، 1999، ص 362.

[4] شوقي الجمل، كشف افريقيا واستعمارها، دار الزهراء، الرياض، 1422هجرية، ص 504.

إطارها كيانات الدول هي حدود وهمية كما يرى البعض وليس لها وجود على أرض الواقع في أفريقيا. على هذه الحدود بين البلدان الأفريقية تعيش بعض القبائل التي فرقتها هذه الحدود لكن روابطها عصية على القوانين التي تريد رسم خط فاصل بين الشعبين.

ثانيا – وضع موريتانيا التاريخي الجغرافي والحدودي:

ظهرت لأول مرة، تسمية هذه المنطقة بموريتانيا سنة على 1843 علي يد الضابط " كاي" حين ما سمي سكان المنطقة الواقعة شمال النهر السنغالي،" شعب موريتانيا" إلا أنها لم تأخذ صبغتها الادارية الرسمية إلا بموجب القرار الصادر من وزارة المستعمرات الفرنسية في 27 ديسمبر 1899 مع الاداري الفرنسي" كوبلاني"[1]. إلا أن الضابط" كاي" لم يصرح علنا بحدود المنطقة الجغرافية التي سماها موريتانيا عكس ما فعل "كوبلاني" فقد أشار في تقرير له إلى امتداد المنطقة التي ذكر إنها تشمل" اترارزه" و" لبراكنه" و" ادوعيش" (تكانت) و" أولاد امبارك" (الحوض) والصحراء وهذه هي المناطق التي تشكل مجتمعة الاقليم الموريتاني الحالي. ويعتبر هذا التقرير أول إشارة حتى الآن إلى تسمية هذه المنطقة بموريتانيا تلك التسمية انتظرت أكثر من نصف قرن من الزمن لترى النور مع "كوبلاني" قبل أن تأخذ طابعها الأكثر رسمية سنة 1960 غداة استغلال البلد[2]. وتقع موريتانيا في الجزء الشمالي الغربي من القارة الأفريقية وهي بهذا تعتبر أقصي أقطار المغرب العربي تبلغ مساحتها 1031000كلم^2 وهو ما يمثل 7.4 % من مساحة الوطن العربي و 30/1 من مساحة القارة الأفريقية. وموريتانيا حسب موقعها الجغرافي تشاركها أربع دول في حدودها، حيث تشترك مع مالي في حدودها الشرقية والشرقية الجنوبية، والجزائر في الشمال الصحراء الغربية في الشمال الغربي، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب يحدها النهر السنغالي.

---

[1] تقرير حول تجارة الصمغ العربي كتبه الجنرال الفرنسي فيديرب سنة 1853 ترجمة وتعليق سيدي أحمد ولد الأمير (WWW.AQLAME.COM).

[2] مجلة حوليات، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة انواكشوط، مرجع سبق ذكره، ص 56

خريطة (1) خريطة افريقيا السياسية

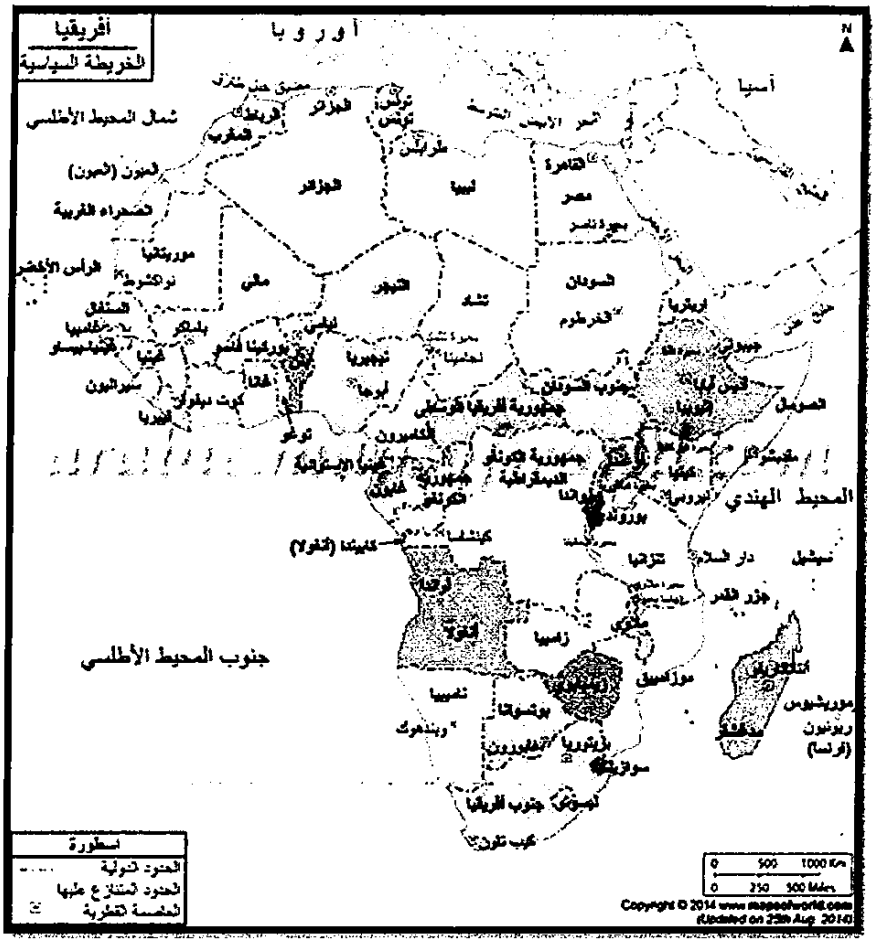

المصدر : https://www.google.com/search?q

أما موقعها فلكيا فهي تقع بين خطي طول °45 و°17.8 غربا وبين دائرتي عرض °14.30 و27.24° شمالا، وبهذا فهي تقطع أكثر من 13 خطا طوليا وأكثر من 13 دائرة عرضية مما يجعل شكلها رباعيا لولا جيب الصحراء الغربية وتبعد أقصى نقطة في الشمال عن أقصى نقطة في الجنوب مسافة 1450 كلم بينما تبلغ المسافة بين أقصى نقطة في الشرق عن أقصى نقطة في الغرب مسافة 1250 كلم[1].

[1] بشيري ولد محمد الولاتي، جغرافية موريتانيا، ط1 ،1993، ص 15.

هذا يعني أن أجزاء منها تقع في المنطقة الاستوائية والبعض الأخر في المنطقة المدارية، حيث تسود في الجزء منها الواقع شمال المنطقة الاستوائية لخواص الصحراوية حيث الطبيعة الجافية والسهول الجرداء فاصلة ومساحات صحراوية شاسعة ويمكن تميز الخط الذي يفصل بين الهضبة الأفريقية القديمة والسلاسل الجبلية الحديثة التي تمتد من جبال أطلس أكادير حتى قفصة (في تونس)[1] وتتمشى حدود موريتانيا الشمالية مع هذا الخط الذي يميز الهضبة الأفريقية القديمة ومن ثم تقع بالكامل في المنطقة الصحراوية. ورغم أن معظم الأراضي الموريتانية صحراوية إلا أنها تتميز بساحل مطل على المحيط الأطلسي يبلغ طوله حوالي 754 كلم ويعتبر هذا الساحل بمثابة النافذة المطلة لهذه الصحراء المترامية علي البحر وهو أضيق جزء في الصحراء وأقلها[2] جدبا وأكثرها سكانا. وقد زاد هذا الشاطئ من أهمية موقع موريتانيا وفتح لها آفاقا للاتصال والربط بالعالم الخارجي.

ولموقع موريتانيا الجغرافي أثر في تنوعها العرقي والثقافي حيث أن الوضعية الجغرافية التي امتازت بها موريتانيا باعتبارها همزة وصل بين المغرب العربي وأفريقيا السوداء قد مكنتها من الحصول على استراتيجية فريدة من نوعها حيث كانت تتحكم في المبادلات التجارية بين إفريقيا جنوب الصحراء والعالم العربي، وهي بهذا الموقع الجغرافي وتركيبتها العرقية شكلت في الماضي وتشكل دائما لبنة اساسية في الخريطة السياسية علي المستويين الاقليمي والقاري[3] ولم تكن الحدود بينها وبين البلاد موضع نقاش لأنها لم تكن آنذاك مضبوطة ولا معينة ويمكن القول أن جوهر مشكلة الحدود في أفريقيا هو التناقض بين عدم الرضا عن الحدود القائمة وبين الحاجة إلى عدم المساس بها، لما سوف ينتج عن ذلك في حالة السماح به من نشأة عدد هائل من الدول الهشة القائمة على تقسيمات عرقية أو لغوية، وتعود جذور مسألة الحدود في إفريقيا الغربية بشكل عام ومسألة تعيين الحدود الموريتانية بشكل خاص الي الفترة الاستعمارية عند ما سعت فرنسا إلى خلق وحدات سياسية وإدارية في الأقاليم التابعة لسيطرتها وذلك من أجل تسهيل مهمة إدارة المجتمعات التي تسيطر عليها.

وفيما يتعلق بوضع موريتانيا الحدودي، فلابد أولا من توضيح الإطار المفاهيمي للحدود الدولية فقد عرف شراح القانون الدولي الحدود الدولية، حيث يشير" أوينهايم" بقوله كلمة

---

[1] سعد خليل، تكوين موريتانيا الحديثة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص 6.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] نفس االمرجع، ص 6.

(Boundory) تعني الخطوط الوهمية على سطح الأرض التي تفصل إقليم دولة من إقليم دولة أخرى، وعرفها Adonu بأنها الخط الذي يعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادتها[1].

الخريطة السياسية لموريتانيا

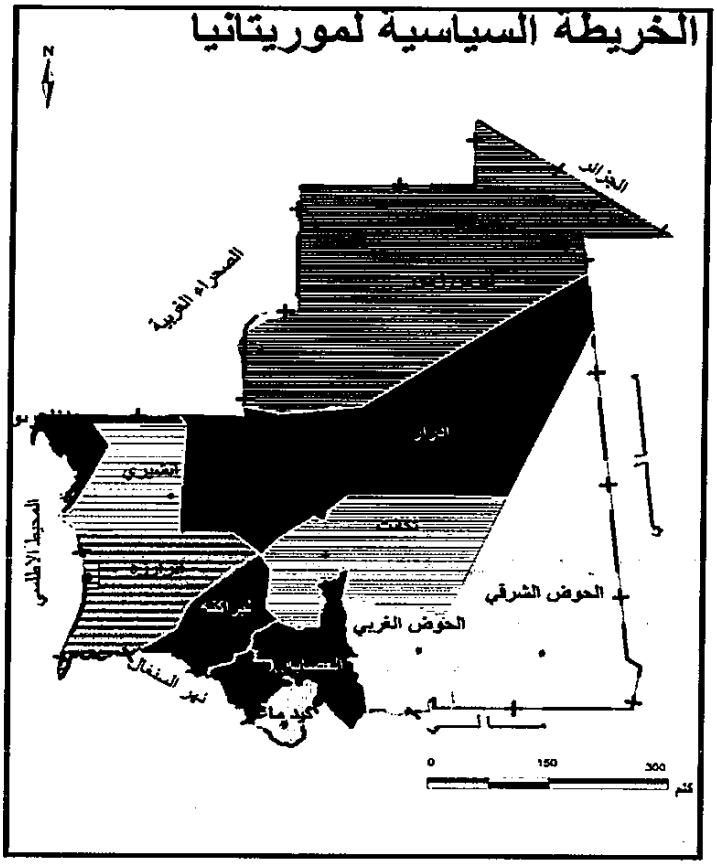

المصدر: من إعداد الباحث

مفتاح الخريطة:

عاصمة الولاية ⑥

الحدود الدولية

حدود الولايات

[1] د. فيصل عبد الرحمن على طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1982، ص 62.

والحدود هي عبارة عن خط يحيط بالدولة ويفصل إقليمها عن إقليم الدولة المجاورة وبه، تبدأ سيادة الدولة داخل نطاقه وتنتهي سيادتها خارجه، والحدود ظاهرة سياسية تتفق عليها الدول ويتم تعيينها وتخطيطها بواسطة الانسان. وإذا كان لا يتصور وجود دولة بدون اقليم كذلك لا يتصور وجود اقليم محددا واضح المعالم ومن هنا تم رفض النظريات التي تؤدي عدم ضبط حدود الدولة ومن أمثلة هذه النظريات النظرية السوفيتية التي تعرف بنظرية الحدود القائمة والمذهب النازي الخاص بالدولة ذات الحدود المتحركة[1].

ومفهوم الحدود يحتوي على سمتين: الأولى-سمة مركبة تبرز من خلال المعاني العديدة التي يشير إليها خط الحدود الذي يفصل بين إقليمين أو بين سيادة دولتين متجاورتين. والثانية – سمة جدلية تبرز بصورة واضحة في حقيقة أن الحدود وإن استندت في نشأتها إلى واقعة الاختلاف والتمايز، إلا أن خط الحدود يشكل أداة اتصال ومعبر لتبادل المنافع واختلاط العادات والأفكار المختلفة. وكان للمستعمر دوره في تعيين حدود موريتانيا مع جيرانها، ففرنسا عينت حدود موريتانيا مع كل من مالي والجزائر والصحراء الغربية والسنغال، وموريتانيا كغيرها من الدول الأفريقية ورثت حدوداً بعد نيلها الاستقلال حددت دون إرادتها، واتسمت بالعديد من النواقص والعيوب نتيجة لتعميم الوصف وانقسام القبائل، وعدم التخطيط والترسيم. وبالرغم من ذلك فقد تعهدت موريتانيا كغيرها من الدول الأفريقية باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال والموروثة عن الاستعمار.

وللحديث عن الحدود الموريتانية السنغالية لابد أولا من عرض لمحة عن الأبعاد الجيو-استراتيجية لنهر السنغال لما يمثله كعامل أساسي في مظاهر التواصل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول المطلة عليه بصفة عامة ولموريتانيا والسنغال بصفة خاصة.

ثالثا: الأبعاد الجيو استراتيجية للنهر السنغالي

كشفت الدراسات الجغرافية عن عدة ابعاد اجيو-استراتيجية لهذا النهر، وواقع الأمر أنه إذا كان حوض النهر السنغالي يمثل اهمية كبري لجميع شعوب دول المنطقة بوصفه محورا وشريانا لتمركز مجموعات سكانية متمازجة وجسرا للتواصل الحضاري والثقافي بين أفريقيا جنوب الصحراء وشمالها على مر عصور متعاقبة، فإن الأهمية الجيو-استراتيجية التي يحتلها النهر ازدادت في القرن العشرين. فقد شكلت اجزاء هامة من هيدروكرافية هذا النهر أصلا للحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية. ففي الجزء الأعلى من الحوض وفي أقصى الجنوب فإن الحدود بين مالي وغينيا

[1] حسين عبد الرحمن سليمان، الحدود الدولية والمياه الإقليمية، مفهومها والقواعد المنظمة لها، أبو طيب، 2009، ص 11.

تتطابق في جزء منها مع الرافد الاساسي لنهر السنغال وهو" البافينغ" وكذلك مع رافده " البالي" كما يشكل " الفاليمي" والذي هو أحد أهم الروافد الانمائية للنهر الحدود بين مالي والسنغال[1].

أما في الشمال الغربي من الحوض فان المجري الرئيسي لنهر السنغال يشكل الحدود السياسية بين موريتانيا والسنغال على مسافة تقدر ب 820 كلم. كما أن هناك جزء من خط الحدود بين موريتانيا والسنغال يبلغ طوله حوالي 24 كلم يقع شرقي التقاء نهر السنغال برافده" الفاليمي".

خريطة (3) الخريطة السياسية للسنغال

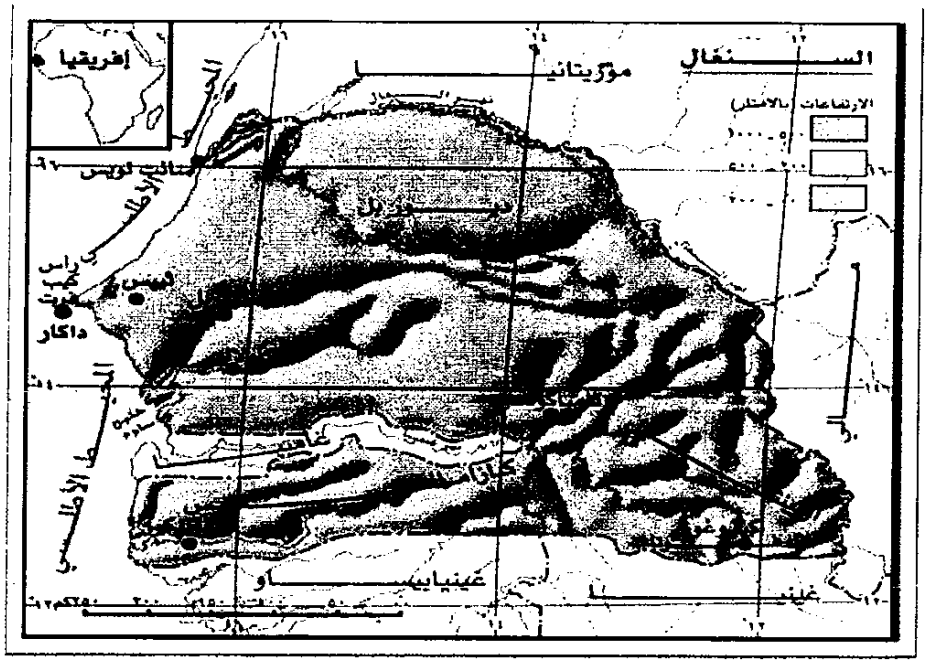

المصدر: https://www.google.com/search?q

إن الحدود بين الدولتين تمر من منتصف النهر السنغالي حيث لا يلغي البتة مرسوم 8 ديسمبر 1933 مرسوم 1905 الذي ينص على أن الحدود السنغالية – الموريتانية تمر من وسط مجرى نهر السنغال فضلا عن كون مرسوم 1933 لم ير طريقه للتطبيق. ويرجع الأساس القانوني لتعيين الحدود إلى المرسوم الفرنسي الصادر في 25 فبراير 1905 والذي عين خط الحدود بين

[1] مصادر: كراسات التاريخ الموريتاني، العدد الرابع، (2004)، ص 27- 28.

مستعمرة السنغال والاراضي الموريتانية بنهر السنغال وليس بالضفة اليمنى للنهر كما فعل المرسوم للاحق[1]. وظلت هذه المشكلة بين الدولتين في شكل مراسلات إلا أن الاختلاف كان حول طريقة وضع العلامات الحدودية (ترسيم الحدود) في الناحية الشمالية لسانت لويس. ففي عام 1971 فشل اجتماع وزيري داخلية البلدين في تحديد التبعية الإقليمية لإحدى الجزر الصغيرة الواقعة في النهر وهي جزيرة " اتيود Todd" مما دفع بالرئيس الموريتاني المختار ولد داداه إلى إرسال رسالة إلى نظيره السنغالي (اليوبول سدار سينكور) في 17 مايو 1973، وقد رد الرئيس السنغالي برسالة في 23 سبتمبر تضمنت شرحا لوجهة نظر بلاده ليس فقط بالنسبة لجزيرة " اتيود" المذكورة وإنما في ما يتعلق بترسيم الحدود بين الدولتين بصفة عامة علي أساس مرسوم 8 ديسمبر 1933، كما تضمنت الرسالة إشارات واضحة إلى أن الجانب الموريتاني للنهر كان أصلا جزءا من مستعمرة السنغال، وإلى الوحدة العرقية والثقافية التي تربطه بالجانب السنغالي هذا في الوقت الذي لا يوجد شك في تبعية تلك الجزيرة لموريتانيا، فهي من حيث الموقع بالنسبة للمجرى الرئيسي للنهر تتموقع على الضفة اليمنى بين " روصو" و" بودور" وهي الضفة الموريتانية. ومن الجدير بالذكر أن هذا المرسوم المثير للجدل والمتحيز للسنغال الذي أحال إليه الرئيس السنغالي" سينغور" لم ير النور اطلاقا منذ صدوره، فقد جمدته السلطات الفرنسية ووضعته حبرا علي ورق وتجاهلته نهائيا على مدى 27 سنة كما لو لم يصدر أصلا. فقد استمرت تلك السلطات في ادارتها لموريتانيا ضمن حدودها المثبتة في المرسوم الصادر سنة 1905 إلى غاية 28 نفمبر 1960. فإذا ما أضفنا إلى هذه الأهمية الجيواستيراتيجية حقيقة الاعتماد الاقتصادي للسنغال وموريتانيا على موارد هذا الحوض الطبيعية لتبين لنا إلى أي مدى يمثل الاتفاق والتعاون بين هاتين الدولتين على كيفية الانتفاع بموارد وثروات هذا النهر بندا اساسيا ومحوريا في التعاون والتكامل الاقتصادي بينهما[2].

رابعا: مظاهر التواصل بين البلدين:

تأسست بين الأجناس والأعراق التي أقامت على ضفتي نهر السنغال عوامل التواصل البيئي والاقتصادي والثقافي وهي عوامل تجعلهم على عدم لاقتناع بأن النهر يمثل حاجزا بين كيانين متميزين وإنما على العكس همزة وصل بين جزأين لنفس الكيان الطبيعي الواحد.

1 . التواصل البشري: فمن الناحية البشرية نجد أن النهر لم يشكل في يوم من الأيام حاجزا بين ضفتيه، بل ساعد على التواصل البشري بين الأجناس والأعراق التي أقامت على جانبيه وتأسس

---

[1] المختار ولد داداه، موريتانيا علي درب التحديات، مصدر سبق ذكره، ص 433

[2] مصادر: كراسات التاريخ الموريتاني، العدد الرابع، (2004)، مرجع سبق ذكره، ص 28.

التواصل البشري علي كون السكان على ضفتي النهر ينتمون إلى نفس الأجناس، بل وأحيانًا نفس العائلات التي انشطرت إلى شطرين أحدهما سنغالي والآخر موريتاني[1]، وقد تعزز التواصل بسبب كون البلدين يخضعان لمستعمرة واحدة ضمهما في نطاق اتحاد واحد لمستعمرته في أفريقيا الغربية الفرنسية وأهم الأعراق البشرية التي يتكون منها السكان في منطقة النهر هي" الولوف"، و" البول"، و" التوكولور"، و" السراكولا"، و" البيظان" على ضفتي النهر، على تفاوت في نسبة كل جماعة إلى الأخرى بالإقليم. أكثر من ذلك فإنه وإن اختلفت تلك الجماعات فيما بينها من حيث اللغة وبعض العادات والتقاليد والوعي بالأصل المشترك أو المتميز، فإن الدين الاسلامي يجمعهم تحت مظلة واحدة، حيث تدين كلها بالإسلام وإن اختلفت الطريقة الصوفية التي تتبعها كل جماعة مع اختلافاتهم في الطرق الصوفية التي يتبعونها مثل القادرية والتجانية والمريدية[2].

وتتوزع هذه الاجناس في منطقة حوض نهر السنغال بنسب متفاوتة حيث يمثل جنس" الولوف" حوالي 36% من سكان السنغال و" التوكولور" الذين يقطنون في المنطقة الوسطي من النهر على امتداد 400 كلومتر، وهم يمثلون فرعا من مجموعة عرقية تسمى أو تعرف ب (بولار) نسبة إلى لغتها "البولارية"[3].

[1] OMVS: Aménagements hydro-agricoles dans le bassin du fleuve sénegal.mars.1991.

[2] صالح بكتاش، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[3] نفس المرجع، ص 42.

خريطة (4) توزيع التركيبة السكانية للسنغال

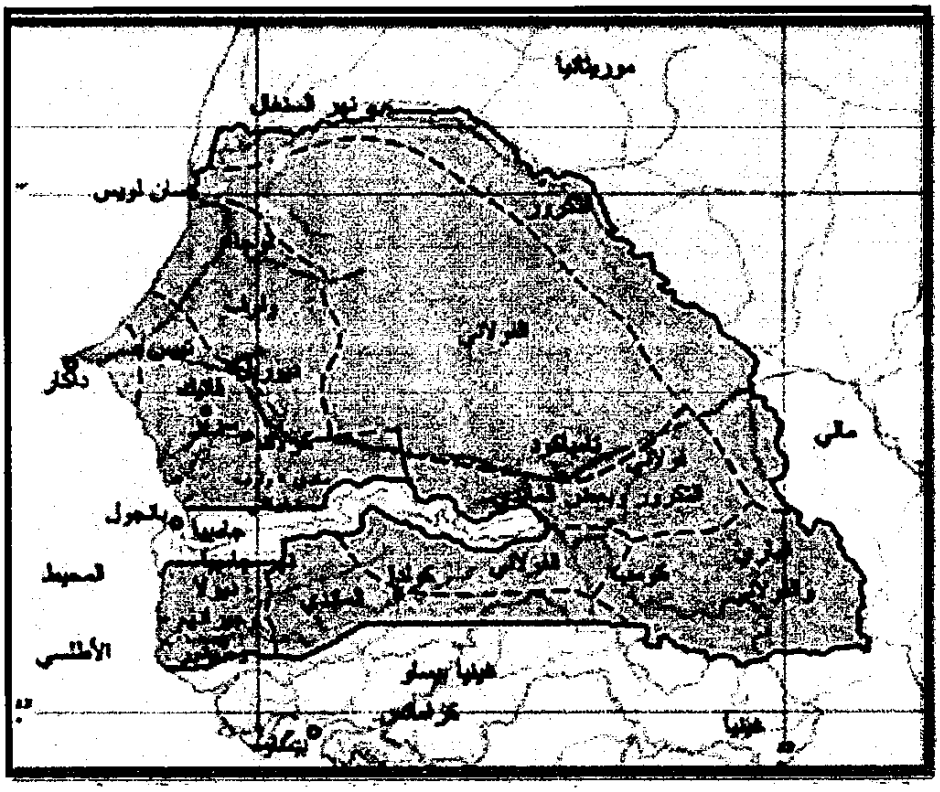

المصدر: https://www.google.com/search?q

2 . التواصل الاقتصادي: يتميز نهر السنغال بالتواصل بين جانبيه وتتعدد مظاهر ذلك التواصل، حيث تتشابه أنماط وأساليب الإنتاج بين الجماعات القاطنة على ضفتي النهر، لا سيما تلك التي تخصصت في الزراعة مثل" التوكولور" و" السركولا" و" الولوف". ومثلما كانت الزراعة مجالاً للتداخل والتشابه بين الجانبين كان الرعي أيضًا ساحة للتعاون، حيث اعتاد الرعاة والمنمون الموريتانيون التنقل بقطعانهم إلى الجانب السنغالي بحثًا عن الماء والعشب. وقد تدعَّمَ التواصل بين جانبي النهر بفعل الهجرة المتبادلة التي شملت أراضي الدولتين بما في ذلك إقليم النهر، وهي الهجرة التي بدأت في ظل الاستعمار الفرنسي الذي خضعت له أقاليم الدولتين قبل استقلالهما[1].

[1] مجلة قراءات افريقية، تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد 18، أكتوبر2013

لقد تميز إقليم النهر السنغالي بجانبيه بالتواصل الاقتصادي الذي تعددت مظاهره ومنها احتراف التشكيلات نفسها على الضفتين للزراعة بنفس الأسلوب وبنفس الأدوات وعلى أنواع التربة عينها وفي إطار القيم والمعتقدات والنظم العقارية نفسها أما الشعوب التي تخصصت في الزراعة فهي تلك المستقرة كا" التكلور" و" السنوكي" و" الولوف" وتزاولها كنشاط رئيسي كما تقوم بجانبه بصيد الأسماك وتربية المواشي وبعض الأعمال التجارية كأنشطة مساعدة ولم يمارس" البيظان" و" لبول" الأنشطة الزراعية إلا مؤخرا[1]. فقد كانوا يتخصصون في تربية المواشي والرعي وهو ركن أساس من أركان هويتهم الحضارية كما الزراعة بالنسبة للشعوب المستقرة وفي حين يعتمد البول على تنمية الأبقار بصفة خاصة فإن" البيظان" ينقسمون حسب مجالات الرعي داخل موريتانيا بين رعاة الإبل في الشمال ورعاة الأبقار في الوسط ورعاة الأغنام في الجنوب. وامتهنت قبائل الشمال المجاورة للرعي أيضا بعد خضوعها للاستعمار وتوقف الغزوات التي كانت تمثل مصدر رزقها الأساسي في العصور السابقة كما قام النشاط التجاري الصغير على جانبي النهر على اكتاف رجال القبائل الموريتانية في الجنوب ومثلما كان التداخل في المجال الزراعي بين مزارعي الضفتين من علامات التواصل بين شطري الإقليم فإن التداخل كذلك في مجال الرعي كان أيضا في مظاهره فقد كان الرعاة الموريتانية من القبائل يتنقلون بمواشيهم إلى الجانب السنغالي بحثا عن الماء والكلأ وعلى غرار الحال بالنسبة للزراعة استمرت هذه الممارسات في ظل استقلال الدولتين تنظمها العلاقات العرفية القديمة القائمة بين المزارعين والمنمين وقد زاد التواصل بين الجانبين أخيرا بسبب الهجرة المتبادلة التي شملت أراضي البلدين بما في ذلك اقليم النهر.

وقد بدأت في ظل الاستعمار عندما كانت تغلب عليها هجرة الموريتانيين إلى السنغال للعمل في تجارة التجزئة وبعض الحرف والاعمال البدوية ثم لحقت بها موجة السبعينيات التي شهدت حركة في الاتجاهين مع ذهاب سنغاليين إلى موريتانيا بحثا عن العمل في مختلف الاعمال الحرفية وصيد الأسماك في المحيط الأطلسي[2].

خامسا. نشأة الحدود الموريتانية السنغالية:

تعرضت الحدود الموريتانية السنغالية لعدة تعديلات وقد عينت الحدود في مرسومين فرنسيين الأول منهما صدر بتاريخ 25 فبراير 1905 والذي عين خط الحدود بين مستعمرة السنغال والأراضي الموريتانية بنهر السنغال أما المرسوم الثاني فقد صدر بتاريخ 8 ديسمبر 1933 والذي جاء لغرض استيضاح المرسوم الأول وهو ما لم يفعل إذ غير أساس الحدود من النهر إلى الضفة

[1] عبد الله عبد الرازق إبراهيم، مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال، معهد الدراسات الأفريقية، 1994.

[2] WWW. ALARABIA. NET

اليمنى بحيث أصبح النهر السنغالي برمته ضمن حدود جمهورية السنغال بدلا من أن تكون الحدود مارة من وسطه أو حتى عند أعلى نقطة في وقت الفيضان وقد حاولت حكومة موريتانيا اقناع السنغال بالمطالبة العادلة وجرت مفاوضات عديدة انتهت في 1959/10/14 بمعاهدة جاء فيها أن يكون الموريتانيون أحرارا في الصيد بأي مكان من النهر واستخدام الزراعة في بعض المناطق من النهر وقد اعتبرت هذه الفقرات على أنها تسوية تساهلت فيها السنغال.

ويمكن أن يكون وراء هذا التساهل غايات سياسية منها أن حكومة دكار آنذاك كانت تطمح في ضم موريتانيا إلى اتحاد مالي الذي يشمل السنغال والسودان الفرنسي (مالي حاليا) خاصة وأن أفراد حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني الذين روجوا لهذه الفكرة كانوا يسكنون في دكار[1] ويتلقون مساعدات مالية من حكومتها. أما الغاية الثانية فيمكن أن تتمثل في أن حكومة السنغال أرادت أن تعمل على إرضاء الأقلية العرقية من الزنوج في موريتانيا وهم الذين يقطنون في المنطقة المحاذية لضفة النهر السنغالي، حتى تستقر قناعتهم بأن حكومة داكار تريد مساعدتهم وبالتالي هم المستفيدون من هذا التساهل. أما الغاية الثالثة فقد كانت فرنسا تهدف إلى التقريب بين موريتانيا والمجموعة الأفريقية وذلك لإبعادها عن العالم العربي في وقت تطالب فيه المغرب بضم موريتانيا إليها، ومما يؤكد هذا الاتجاه أن الوفد الموريتاني الذي كان يفاوض بشأن الحدود معظم عناصره من السود الموريتانيين وعناصر فرنسية مما سهل التنازل السنغالي عند ما جاءت المطالبات على لسان هذه العناصر[2]. إن الحدود بين الدولتين تمر من منتصف النهر السنغالي حيث لم يلغ البتة مرسوم 8 ديسمبر 1933 مرسوم 1905 الذي ينص على أن الحدود السنغالية –الموريتانية تمر من وسط مجرى نهر السنغال فضلا عن كون مرسوم 1933 لم ير طريقه للتطبيق.

ويتنافى مرسوم 8 ديسمبر 1933 مع مبدأ الحدود الموروثة أضف إلى ذلك أن موريتانيا تعتمد في اثبات حقها في النهر على مبادئ القانون الدولي، وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة استثمار النهر السنغال والتي وقعت عليهما السنغال. والواقع الفعلي فموريتانيا تبسط سيطرتها علي الضفة اليمنى للنهر منذ القرن الخامس عشر دون منازع وكذلك على الضفة اليسرى خلال فترات لاحقة، والدليل هو اعتراف فرنسا بذلك من خلال توقيع اتفاقية 1821 مع" ازرازه" التي اعترفت بحقوقهم على" والو" في الضفة اليسرى ويتعهدون هم مقابل ذلك بالسماح وحماية المشاريع الزراعية التي تنشأ علي ضفتي النهر واستمرار" ازرازه " في تحصيل رسوم كثيرة تأخذ من السود

---

[1] محمد يوسف المقلد، موريتانيا الحديثة، ص 257

[2] المختار ولد داداه، موريتانيا علي درب التحديات، مصدر سبق ذكره، ص 444.

الغير موالين لفرنسا كما تعهد الفرنسيون في هذه الاتفاقية ايضا بعدم التدخل في أي شيء من أمور" اترارزه " الداخلية فيما بينهم وبإعادة الاتباع الفارين والذين يلجأون إلى السنغال. تم توقيع هذه الاتفاقية من طرف حاكم مستعمرة السنغال لكوبي (le coupe) وأمير اترارزه[1].

فمنذ القرن العاشر ميلادي وخاصة في المنطقة الموجودة بين مدينتي روصو السنغالية ومدينة " بودور" تعزز حضور" البيظان" مع تدهور الدول السوداء في" الوالو" و" الفوتاتورو" وقد بسط الأمراء سيطرتهم على الضفة اليسرى في أوائل القرن 18 وتعزز كذلك حضورهم بفعل حركة الهجرة في ظل خضوع البلدين للاستعمار الفرنسي. وتحول طابع وجودهم كذلك الحال على الجانب الموريتاني من بدو ورحل ينتجعون الكلأ أينما وجد إلى مستقرين دائمين.

كما تعزز وجود" البيظان" كذلك مع حركة المرابطين ابتداء من 1040 ميلاد والتي اقامت دولة من نهر السنغال جنوبا إلى الأندلس والمغرب الحالي شمالا وغرب الجزائر الحالية شرقا[2]. كما استقرت على الجانب الأيمن من النهر من الغرب إلى الشرق تجمعات قبلية من" البيظان" هي: " اترازرة " التي تحولت إلى إمارة في أوائل القرن 18 في مواجهة " الوالو" و" لبراكنة" التي أنشأت إمارة أيضا في مواجهة " فوتاتورو" و" ادوعيش" شرقا من ناحية" كيديماغا" وتمكنت هذه القبائل من السيطرة على الجانب الأيمن للنهر بل تعدته إلى الجانب الأيسر عن طريق القيام بالغزوات المستمرة ضد السكان و فرضوا دفع الإتاوات على ملوكهم وأمرائهم حتى وصل بهم الأمر إلى عقد اتحاد شخصي بين أمير" اترارزة محمد لحبيب" وأميرة" والو" جبيت 1833 ولم تتته هيمنة هذه القبائل على الضفة السنغالية للنهر إلا بالتدخل الفرنسي 1858.

ويمكننا ان نتساءل عن اشكالية معرفة الأسباب الكامنة وراء اصدار فرنسا لمرسوم 8 ديسمبر 1933 دون أن تلغي مرسوم 25 ابريل 1905 الذي عين خط الحدود بين مستعمرة السنغال، والأراضي الموريتانية بمنتصف النهر السنغالي وليس بضفته اليمني كما فعل مرسوم 1933 فحسب البحث الذي قمنا به لمعرفة أسباب صدور مرسوم 8 ديسمبر 1933 وجدنا إن هناك رسالتان من الحاكم العام لغرب افريقيا إلى حاكمي مستعمرة موريتانيا والسنغال يطلب فيهما تحديد تبعية الجزر المتواجدة عند مصب نهر السنغال على الضفة اليمنى منه وفي المراسلات الجوابية لهذين الحاكمين أكدا فيهما تبعية الجزر لمستعمرة السنغال مما حذا بصدور هذا المرسوم الذي لم ير

---

[1] الرائد جيليه، التوغل في موريتانيا، ترجمة محمدن ولد حمينا، دار الضياء للنشر والتوزيع، ص 66.

[2] نفس المرجع، ص 66.

تطبيقه النور وبقي العمل بمرسوم 25 ابريل 1905 الذي عين خط الحدود بين مستعمرة السنغال، والأراضي الموريتانية بمنتصف النهر.

فمن خلال تحليلنا للواقع التاريخي والجغرافي والحدودي للمنطقة نستنتج أنه قد يكون من ضمن الأسباب الرئيسية لإصدار مرسوم 8 مارس 1933 هو وضع وثيقة قانونية أمام المغرب التي كانت ترغب في ضم موريتانيا إلى أراضيها في حالة ما إذا نجحت في ذلك تكون فرنسا قد ضمت النهر وضفته اليمني إلى السنغال بمقتضى هذا المرسوم أما إذا فشلت المحاولة كما وقع فإن فرنسا لم تلغ البتة العمل بالمرسوم الصادر في 25 فبراير 1905 والذي عين خط الحدود بين مستعمرة السنغال والأراضي الموريتانية بمنتصف نهر السنغال.

إضافة إلى ذلك وضع مشكلة حدودية تثيرها متى أرادت كما فعلت في كثير من دول القارة. وسدا للذرائع أمام أطماع إمارة" ترارزه" في الضفة اليسرى بعد أن كانت تحت سيطرتها وتفرض الإتاوات على ملوكها أو عقابا لهذه الإمارة على ما أبدته من مقاومة للمستعمر.

كما أن هناك سببا آخر وهو أن تبعية الجزر المتواجدة قرب مصب نهر لمستعمرة السنغال لا يمكن أن تتم إلا بإخضاع كل النهر وضفته اليمنى لهذه المستعمرة وهو ما.فعل مرسوم 8 مارس 1933 دون أن يلغي البتة العمل بالمرسوم الصادر في 25 فبراير 1905 والذي عين خط الحدود بين مستعمرة السنغال والأراضي الموريتانية بنهر السنغال.

خاتمة:

إن مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال ترتبط بأمور سياسية واقتصادية بالدرجة الأولي وعرقية بالدرجة الثانية تتخذ من مشكلة حوض النهر السنغالي محركا أساسيا توظفه السنغال كلما دعت الضرورة لذلك من خلال المرسوم الفرنسي الصادر في 8 مارس 1933 القاضي بجعل النهر بضفتيه في الأراضي السنغالية علما أن فرنسا نفسها قد جمدت هذا المقرر وجعلته حبرا علي ورق ولم تعمل به على الاطلاق بل استمر العمل بموجب المرسوم الفرنسي الصادر في 25 فبراير 1905 والذي عين خط الحدود بين مستعمرة السنغال والأراضي الموريتانية بنهر السنغال.

وتتطلب مشكلة حوض النهر ادراكا لأبعادها وضرورة التخطيط لها على المديين القريب والبعيد بما يتناسب وحجم المشكلة وآفاق تطورها والأزمات التي قد تنجم عنها وقد تأتي بعض التطورات الإقليمية لتضاعف المشكلة ومن أبرز هذه التطورات أو الأزمات تلك التي تفجرت على ضفتي النهر سنة 1989. ولقد لعبت الجغرافيا السياسية دورا بغير قصد بجعل المصالح الحيوية والاقتصادية والاستراتيجية للبلدين تشكل ضغطا على مجاري مياه النهر التي تثير تشابكا في المصالح وتفرض التفاهم والحوار بين البلدين، لهذا فإن ظروف حوض النهر السنغالي تدفع بقوة

إلى ضرورة التعامل الشجاع مع هذه القضايا من خلال ترسيم الحدود بشكل نهائي ومحدد تتنازل بموجبه موريتانيا عن حقوقها التاريخية على الضفة اليسرى وتلتزم السنغال بالكف عن المطالبة بالضفة اليمنى صيانة لحسن الجوار وتطبيقا للمواثيق الدولية المتعلقة بالحدود الموروثة عن الاستعمار. إن منطلق الحوار الجاد يجب أن يسود دائما الأجواء بين البلدين الموريتاني والسنغالي لأن القدر يفرض عليهما العيش بأن يكونا متجاورين وذلك لوجود عوامل الوصل الكثيرة منها التاريخ المشترك والتداخل الاجتماعي والترابط الديني والمصالح الاقتصادية.

المراجع:

(1) صالح بكتاش، النزاع الموريتاني السنغالي، دار المستقبل العربي، 1992.

(2) على مزروعي ومايكل تيدي، القومية والدول الجديدة في أفريقيا، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990.

(3) فتحي محمد أبو عيانه، الجغرافيا السياسية، دار المعارف الجامعية الاسكندرية، 1985.

(4) جلال يحي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999.

(5) شوقي الجمل، كشف أفريقيا واستعمارها، دار الزهراء، الرياض، 1422 هجرية.

(6) تقرير حول تجارة الصمغ العربي كتبه الجنرال الفرنسي فيديرب سنة 1853 ترجمة وتعليق سيدي أحمد ولد الأمير (WWW.AQLAME.COM).

(7) مجلة حوليات، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة انواكشوط.

(8) بشيري ولد محمد الولاتي، جغرافية موريتانيا، ط1، 1993.

(9) سعد خليل، تكوين موريتانيا الحديثة، رسالة ماجستير، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1977.

(10) د. فيصل عبد الرحمن على طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1982.

(11)حسين عبد الرحمن سليمان، الحدود الدولية والمياه الإقليمية، مفهومها والقواعد المنظمة لها، أبو طيب 2009.

(12) مصادر: كراسات التاريخ الموريتاني، العدد الرابع، (2004).

(13) OMVS: Aménagements hydro-agricoles dans le bassin du fleuve Sénégal. mars.1991.

(14) مجلة قراءات أفريقية، تصدر عن المنتدى الاسلامي، العدد 18، أكتوبر 2013

(15) عبد الله عبد الرازق ابراهيم، مشكلة الحدود بين موريتانيا والسنغال، معهد الدراسات الأفريقية، 1994.

(16) WWW, ALARABIA, NET

(16) محمد يوسف مقلد، موريتانيا الحديثة أو العرب البيض في إفريقيا السوداء، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1960.

(17) المختار ولد داداه، موريتانيا علي درب التحديات، كارتلى، باريس 2006.

(18) الرائد جيليه، التوغل في موريتانيا، ترجمة محمدن ولد حمينا، دار الضياء للنشر والتوزيع،